من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية

Toward improving
the quality of legal scientific publishing in Arab countries

د. كرام مُحَمَّد الأخضر *
مخبر التحولات القانونية الدولية وأثرها على التشريع الجزائري
كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الوادي - الجزائر
kiram-mohammedlakhdar@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/30 تاريخ القبول للنشر: 2020/05/10 تاريخ النشر: 2020/05/22

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على موضوع ضعف النشر العلمي القانوني في البلاد العربية، الذي تعكسه قلة عدد البحوث العلمية المنشورة للباحثين المنتسبين إلى الجامعات ومراكز البحوث العربية، في المجلات الدولية المتخصصة في مجال القانون، والمصنفة ضمن قواعد البيانات العالمية، رغم كثرة عددها على صعيد المجلات العربية. ولتحقيق ذلك الهدف عملنا على تحديد مسببات ذلك الضعف، ثم تبيان الخطوات العملية التي تمكّن من تلافيه، لنصل إلى نتيجة مفادها، أنّ تعديل الأسلوب الذي يعتمده أولئك الباحثون في كتابة أبحاثهم يعد السبب الأهم في الزيادة من مقروئيتها وانتشارها عالميا.

الكلمات المفتاحية: كيف؛ تكتب؛ تعليق ؛ تحليل ؛ تركيب؛ورقة؛ علمي؛ قانوني.

Abstract:

This article aims to highlight the weak legal scientific publishing in the Arab countries, reflected in the limited number of scientific research published by researchers affiliated with Arab universities and research centers in international legal journals classified among international databases, despite the large number of Arab magazines. To that end, we have identified the causes of that vulnerability and then described the

* المؤلف المراسل: د/ كرام مُحَمَّد الأخضر *kiram-mohammedlakhdar@univ-eloued.dz*

practical steps that have enabled it to be avoided. Let's conclude that adjusting the way these researchers write their research is the most important reason for the increase in their readability and global reach.
***Keywords**: How; writing; comment; analysis; composition; Paper; scientific; legal.*

مقدّمة:

ازداد الاهتمام اليوم عبر مختلف بلاد العالم بتطوير البحث العلمي، فازدادت تبعا له رغبة الدول في إظهار أسماء باحثيها ونتائج أبحاثهم على أبرز قواعد البيانات العالمية. ولما كانت تلك القواعد تعتمد على مؤشرات ومعايير شكلية، وأخرى موضوعية، لقبول التصنيف فيها، عمدت كل دولة إلى تطوير مستوى الأبحاث في جامعاتها، حتى تكون قابلة للتصنيف ضمن تلك المنصات العالمية. والجزائر، كغيرها من البلاد العربية، حاولت مواكبة تلك الحركية، من خلال إنشاء البوابة الجزائرية للمجلات العلمية. لكن المتفحص للمقالات الموجودة بهذه المجلات، لاسيما تلك الخاصة بالعلوم الاجتماعية، والقانون خاصّةً، يجدها تحوي عددًا كبيرًا من المقالات الموصوفة بأنّها مقالات علمية. ولكنها في الحقيقة لا تمت إلى هذا المعنى بأي صلة!! فهي لا تختلف في محتواها عن البحوث الفصلية التي يعدها الطلاب، بغرض توضيح بعض الجزئيات في المناهج والمقررات الوزارية، وهذا ما يجعل من الواجب التنبيه إلى أن حقيقة المقالة العلمية تختلف تماما عن تلك الصورة.

ليس المقصود بالمقال العلمي في مادة العلوم الاجتماعية -والقانون خاصة- تجميع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع معين، إنما هو إخضاع جميع المعلومات المتاحة حول الموضوع للتحليل والتمحيص والمقارنة والتركيب، باستخدام الأدوات الفنية الخاصة بكل علم، من أجل الكشف عن حقائق علمية جديدة، واقتراح آراء فقهية، يمكن الاستفادة منها في الجانب العملي.

تلك هي الصورة التي يمكن لمسها، من خلال الاطلاع على المقالات العلمية القانونية، الصادرة عن المجلات العلمية المصنفة ضمن أشهر قواعد البيانات العالمية، والتي تخلو للأسف

من أيّ اسم لمجلات قانونية عربية، ويندر فيها وجود أسماء لباحثين ينتسبون إلى الجامعات ومراكز البحوث العربية. الأمر يختلف تماما إذا ما غيرنا اتجاه البوصلة صوب التخصصات العلمية والتقنية، حيث سنجد الكثير من المقالات العلمية، المنشورة في أشهر المجلات العلمية المصنفة، لباحثين ينتسبون إلى الجامعات ومراكز البحوث العربية، بل وأكثر من ذلك، سنجد العديد من المجلات العربية التي تنشر بحوثها باللغة الأجنبية -طبعًا- مصنفة ضمن أشهر قواعد البيانات العالمية .

وبمجرد إجراء مقارنة بسيطة بين الصورتين السالفتين، يثار التساؤل حول السبب في غزارة النشر العلمي، لمنتسبي الجامعات ومراكز البحث العربية، في مجال التخصصات العلمية والتقنية، مقابل ندرتها في تخصصات العلوم الاجتماعية، والقانون خاصة.

في اعتقادنا إن الإجابة ترتبط بالأسلوب المتبع في كتابة المقالة العلمية، أي الخطوات التي يجب على الباحث تتبعها، حتى تتوافر في بحثه مقومات المقال العلمي المتعارف عليها عالميا، والتي تسمح بنشر ذلك البحث على صفحات المجلات العلمية المصنفة. فلا مجال هنا لأن يكون المقال مجرد تجميع للمعلومات الموجودة في الكتب العامة، أو مواقع الأنترنت المختلفة..إلخ، وإنما المطلوب هو الكشف عن حقائق علمية، أو التوصل إلى آراء فقهية مؤسسة، تجاه ما ينتاب المجتمع من ظواهر ومشكلات.

لقد وحدّ الأسلوب العلمي المبني على التجربة والوسائل المادية والدراسات الميدانية، المعتمد على أساليب تحليل النتائج الإحصائية المستخدمة في المجالات التقنية وبعض المجالات الأخرى التي تقبل القياس، الخطوات التي يقوم عليها المقال العلمي في كثير من المجالات العلمية. فكان من نتائج ذلك أن برزت للعيان عدة أبحاث عربية وجزائرية في مجلات عالمية مصنفة في قواعد البيانات العالمية؛ بل أفضى ذلك أيضا إلى ظهور عدد من المجلات العربية والجزائرية التي تنشر بحوثها، باللغة الأجنبية طبعًا، ضمن التصنيفات العالمية في مجال التخصصات العلمية والتقنية.

ولذلك نحن نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق غاية بعيدة وهدف قريب؛ فأما الغاية فهي أن نرى الأبحاث والمجلات العلمية الجزائرية والعربية المرتبطة بمجال القانون ضمن التصنيفات الدولية للأبحاث العلمية. وأما الهدف فهو تسليط الضوء على مواطن الضعف في النشر القانوني العربي، ومن ثم تحديد الخطوات العملية لإنجاز بحوث علمية عربية وجزائرية بمواصفات عالمية.

ونحن بذلك نحاول الإجابة على إشكالية عامة مفادها: ماهي عوائق نشر البحوث العلمية القانونية لمنتسبي الجامعات ومراكز البحث العربية في المجلات المصنفة عالميا؟ وكيف يمكن جعلها بحوثا متميزة قابلة للنشر فيها؟

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نتساءل عن عوامل النجاح التي ساعدت تلك الأبحاث والمجلات التقنية على الارتقاء ضمن تلك التصنيفات العالمية؛ من جهة أولى. وعن مسببات الفشل التي حالت دون أن تحذو المجلات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية العربية، وخاصة القانونية منها، حذو قريناتها التقنية من جهة ثانية. ولتحقيق ذلك آثرنا القيام بتناول الجوانب السلبية الموجودة في البحوث القانونية في البلاد العربية في محورٍ أولٍ، ثم بعد ذلك إبراز الجوانب الإيجابية المنشودة لتحسين كتابة البحوث العلمية القانونية في البلاد العربية في محورٍ ثانٍ

المحور الأول:

جوانب السلبية في البحوث القانونية في البلاد العربية

يوصلنا البحث في عوامل النجاح ومسببات الإخفاق إلى العديد من النقاط المشتركة بينها، وفي مقدمتها ضعف القيمة العلمية لتلك البحوث، بالإضافة إلى الأسلوب والشكل الذي يجعل تلك البحوث لا تظهر عبر مختلف منصات البحث أو تصنف ضمن قواعد البيانات

العالمية. ناهيك عن محدودية مقروئية البحوث القانونية المكتوبة باللغة العربية على الصعيد العالمي.

أولا: ضعف القيمة العلمية للبحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية

يقصد بضعف القيمة العلمية للبحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية، انخفاض قيمتها العلمية مقارنة بالبحوث المنجزة في البلدان المتقدمة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال انحسار عدد الاستشهادات والاقتباسات العالمية من البحوث العربية رغم وجودها، ناهيك عن عدم وجود مجلات أو بحوث عربية مصنفة عبر المنصات العالمية. ولتوضيح مسببات هذه المشكلة سنقوم بالتعرض لها باعتبارها نتيجة منطقية لتردي الاهتمام بالبحث العلمي بشكل عام أولا، ثم قلة الاعتناء بالبحوث العلمية القانونية من قبل الباحثين أنفسهم، أو حتى الجهات المعنية الحكومية والبرلمانية والقضائية ثانيا.

1/ ضعف الاهتمام سمة شاملة لكل مجالات النشر العلمي في البلدان العربية

يعتبر ضعف الاهتمام سمة شاملة لكل مجالات النشر العلمي في البلدان العربية، فما هو إلا نتيجة منطقية أحدثتها قلة الاهتمام بالبحث العلمي بشكل عام في البلاد العربية. ذلك ما توضحه بشكل يقطع كل شك مقارنة بسيطة بين ما يخصص من ميزانية الدولة للبحث العلمي سنويا بين البلاد العربية والدول الغربية[1]. وأكثر من ذلك، فإن الإحصائيات تشير إلى أنّ بعضا من الدول العربية تنبهت إلى هذه المشكلة، وزادت في مخصصات البحث العلمي في ميزانياتها، كالمملكة العربية السعودية مثلا، مما جعلها تحقق قفزة نوعية في ترتيب جامعاتها والمجلات التابعة لها على الصعيد العالمي.[2]

ويُرجع بعض الباحثين ظاهرة ضعف الاهتمام بالبحث العلمي بوجه عام، إلى عدم الاقتناع بجدوى النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها الباحثون من خلاله، وقلة مردوديته من الناحية المادية في الدول النامية. ويتجلى ذلك بوضوح في معادلة بسيطة، فإذا كان المورد الوحيد في البلاد العربية لدعم مخصصات البحث العلمي هو ما تخصصه الحكومات من ميزانياتها، على اعتبار أنه فرض كفاية يجب أن تقوم به دون سواها، فإننا بالمقابل نجد القطاع الخاص في

الدول المتقدمة يسابق الحكومات في تمويل البحث والتطوير العلمي، ويضخ أموالا طائلة لإنجاز البحوث في مختلف التخصصات[3].

ولما كان هذا حال البحث العلمي بشكل عام فإنّ الضعف يكون مضاعفا في مجالات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والقانون خاصة، مقارنة بباقي الاختصاصات العلمية التكنولوجية والتقنية والزراعية. فاذا أخذنا لبنان كنموذج عن البلدان العربية، لوجدنا أنّ حجم المخصصات المالية لمشاريع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية كلها لا يتجاوز 18% من إجمالي المخصصات المالية للبحث العلمي حسب تقرير منظمة اليونسكو[4]، وذلك ما ينعكس على عدد المنشورات العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية إذا ما قورنت بالأبحاث العلمية في المجالات الأخرى[5].

2/ ضعف العناية بالبحوث العلمية في العلوم القانونية:

لا تشكو البحوث العلمية العربية المنشورة في العلوم القانونية من قلة في عددها، فلا يخفى على أحد وجود آلاف الدراسات القانونية المنشورة في المجلات المحكمة العربية؛ بل توجد العديد من المجلات الرائدة والعتيقة التي تولّت نشر قدرٍ هامٍ من البحوث القانونية المتميزة عبر مختلف بلادنا العربية. ولكن المشكل يظهر في ضعف تأثير هذه البحوث على الصعيدين الدولي وحتى الوطني.

وفي رأينا أنّ هذه المشكلة ترجع إلى سببين أساسيين أولهما: قلة عناية المؤسسات الحكومية والبرلمانية والقضائية بمخرجات البحث العلمي وما تنشره الجامعات من بحوث، وأما الثاني فيرجع إلى عدم اعتناء الباحثين أنفسهم بتلك البحوث. وإذا ما أمعنا النظر إلى هذين السببين لوجدنا أنّ أحدهما يغذي الآخر ويعد دافعًا قويًا في وجوده.

فعدم اكتراث الجهات المعنية بالبحوث العلمية المنشورة في المجلات الوطنية والدولية، وإهمالها للتوصيات التي ترفعها إليها الجامعات ومراكز البحوث العلمية في أعقاب الندوات والمؤتمرات العلمية، وإصرارها على استيراد قوانين جاهزة من الخارج قد لا تتناسب مع

خصوصيات مجتمعاتها، لهو أمرٌ محبط. ويشتد ذلك الإحباط عندما نرى تعامل القضاة مع هذه الأبحاث برعونة وقلة اهتمام مكتفين بظاهر النصوص دونما اجتهاد، رغم أنها تعد وسيلةً مساعدةً لهم في فهم القانون وتحقيق العدالة.

فإذا كان مآل البحوث القانونية هو البقاء على رفوف المكتبات ليعيد الطلاب تكرار ما ورد فيها في مذكراتهم نسخا ولصقا دون وعي، فإن ذلك حتما سيؤثر على نفسية المقبلين على الكتابة العلمية لاسيما أولئك المدفوعين إليها دفعًا، رغبةً في التوظيف أو طمعًا في نيل الرتب والترقيات[6]. وحتى أولئك الجادين من الباحثين، فإنّ الأبواب كثيرًا ما تظل موصدةً في وجوههم، لاسيما إذا تعلق الأمر بالحصول على معلومات، أو نماذج من عقود، أو شهادات من إدارة ما، أو حتى بعض القرارات أو الأحكام القضائية التي تستدعي طبيعة البحث الرجوع إليها.

فإذا كان الباحث يعلم مسبقًا بأنّ بحثه سيبقى حبيس رفوف المكتبات، أو أنّه ملزم بإتمامه في ظرف محدد لحاجته للتوظيف أو الترقية، فإنه حتما سيتسرّع في اختيار الموضوع، ولا يعير اهتماما مناسبا لأسلوب المعالجة، وقد يقدم أحيانا على القيام بأعمال تعد من قبيل السرقة العلمية، كتكرار بحوث سابقة بالنسخ واللصق أو ترجمة أبحاث أجنبية إلى اللغة العربية ونسبتها لنفسه...إلخ[7]. وينعكس ذلك كله على جودة تلك البحوث وقيمتها العلمية وقابليتها للنشر بالمجلات المحكمة العالمية.

ثانيا: عدم احترام الجوانب الشكلية المطلوبة في المقالات العلمية الدولية

يرتبط عدم احترام الجوانب الشكلية المطلوبة في المقالات العلمية الدولية ارتباطا وثيقا بالسبب الأول، المتعلق بضعف القيمة العلمية للبحوث، فهما يعتبران خاصيتان تتميز بهما كثير من البحوث القانونية في البلاد العربية. ويرجع عدم احترام الجوانب الشكلية إلى نقطتين رئيسيتين هما: الاعتماد على الأساليب التقليدية والدراسات التجميعية المرتكزة على الجوانب الفقهية في البحث من جهة، ومحدودية مقروئية البحوث القانونية المكتوبة باللغة العربية من جهة ثانية.

1/ اعتماد الأساليب التقليدية المرتكزة على الجوانب الفقهية في البحث

باستقراء العديد من المقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة العربية، نجد أن عددًا كبيرًا منها لا يختلف عن البحوث النظرية، التي يكلف الطلاب بإعدادها في حصص الأعمال الموجهة. فغالبيتها تميل إلى اجترار ما ورد في الكتب والرسائل والمذكرات المرتبطة بموضوع البحث، وهذا ما يجعل تلك البحوث تفتقر إلى القيمة المضافة والإبداع، اللذين يتطلبهما النشر في المجلات العالمية المرموقة.

فالاختيار الاعتباطي لمواضيع بحث عامة أو تقليدية مستهلكة عيب خطير ينال من القيمة العلمية للبحوث القانونية العربية، ويضاف إليه ضعف بناء الإشكاليات التي تعالجها تلك البحوث، عند استغراقها في التساؤل عن المفاهيم أو النظام القانوني أو طبيعة العلاقة بين موضوعين من المواضيع البسيطة،...وغيرها من التساؤلات السطحية التي هي -في حقيقتها- انعكاس للمعلومات القديمة الموجودة في الكتب والرسائل، من تعريفات وآراء فقهية نظرية. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إننا قد نجد بعضًا من تلك المقالات نسخة مختزلة للبحوث المعمقة، فهي تأخذ عنها عناوينها وإشكالياتها والخطة المتبعة، فيها مع اختزالٍ فجٍّ لما ورد فيها من محتوى.

فإذا كان هذا هو المنطلق، وتلك هي طريقة المعالجة، فمن غير المعقول أن نتوقع لهذه المقالات قيمة علمية كبرى، أو نشر مقالات على هذه الشاكلة في المجلات العالمية المصنفة، كما لا يمكن أيضا أن نتصور قبول المنصات العالمية إدراج المجلات المحكمة العربية ضمن مجلاتها، ما دامت تقبل بنشر مثل تلك البحوث.

2/ محدودية مقروئية البحوث القانونية المكتوبة باللغة العربية

حتى لا يُفهم ما أوردناه في البند السابق أعلاه في غير سياقه الصحيح، وإنصافا للباحثين الجادين في البلاد العربية، لابد من القول بأنه ليست كل البحوث العربية في مجال القانون تنطبق عليها المواصفات السلبية سالفة الذكر، إذ نجد أنّ بينها بحوثًا كثيرةً لها من القيمة

العلمية قدرًا رفيعًا، ولكن كتابتها باللغة العربية جنت عليها، فاقتصر تأثيرها على الصعيد العربي دون العالمي.

ولذلك، باتت الكفاءات العربية لا تميل إلى الكتابة باللغة العربية، من أجل أن تحظى بالتقدير العلمي، الذي يضمنه لهم نشر أبحاثهم باللغات الأجنبية، في دور نشر عالمية أو ضمن المجلات العالمية المحكمة، فلا يمكن أن نتصور ذلك الأثر العلمي الكبير، الذي حظي به كتاب الأستاذ مُحَمَّد بجاوي المعنون بـ" من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد" لو أنه كُتب بداية باللغة العربية قبل أن تتم ترجمته لاحقًا.

ولا يقتصر الأمر على ذلك الحد، فاستقطاب الكفاءات العربية من قبل الجامعات ومراكز البحث الغربية يحتم عليهم استخدام اللغات الأجنبية، والإحجام عن الكتابة باللغة العربية. وسواء تعلق الأمر برغبة الباحث الخاصة في الانتساب إلى تلك الجامعات، طمعًا في تحسين وضعه المعيشي ورفع قيمته العلمية، أو رضوخًا للظروف التي تعيشها كثيرٌ من الدول العربية، فالنتيجة واحدة.

إنّ محدودية انتشار اللغة العربية عبر العالم في مجال النشر العلمي تشكل عقبةً كؤودًا في سبيل وصول البحوث المكتوبة باللغة العربية بشكل عام إلى مصاف العالمية، وينصرف ذلك أيضا إلى المجلات التي تنشر تلك المقالات. ولذلك نرى اليوم العديد من المجلات العربية - بعد تفطنها إلى ذلك - تسارع إلى قبول نشر المقالات المكتوبة بمختلف اللغات الأجنبية، وإفراد بعض من أعدادها للمقالات المكتوبة باللغة الإنجليزية دون سواها، وعلى أقل تقدير، تشترط استهلال المقالات العربية التي تنشرها بملخصات لها باللغة الإنجليزية.

وتؤكد الأرقام والإحصائيات ما أسلفنا ذكره في هذا الخصوص، إذ يؤكد الأستاذ سامي الخزندار بأنّ بعض الدراسات، التي تعنى بمتابعة الإنتاج العلمي العربي، تشير إلى أنّ ما تم نشره من بحوث، قام بها باحثون منتسبون إلى جامعات عربية، في مجلات عالمية مسجلة ضمن منصة ويب أوف سيانس "Web of Science"،في الفترة من 2010 إلى 2014، بلغ عددها 95255 بحثا باللغة الإنجليزية في المجالات العلمية والتقنية. وإذا ما اطلعنا على منصة سكوبس

"Scopus"، الأقل تشددًا من المنصة الأولى، فإن العدد سيتضاعف حتما، لاسيما وأنها تحوي ما يقارب 140 مجلة صادرة عن الدول العربية، جميعها تنشر الأبحاث باللغة الإنجليزية[8].

المحور الثاني:

الجوانب الإيجابية المنشودة لتحسين كتابة البحوث القانونية في البلاد العربية

يتطلب تجاوز الجوانب السلبية التي سبقت الإشارة إليها في المحور الأول التفطن إلى جملة إرشادات، التقيد بها من شأنه أن يرفع القيمة العلمية للبحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية، وضمان انتشارٍ واسعٍ لها عبر مختلف بلدان العالم، وليس ذلك فقط، بل أنه يمكن، على المدى القريب، أن نرى عددًا من المجلات العلمية القانونية الصادرة في البلاد العربية مصنفةً ضمن المنصات العالمية المشهورة.

أولا: تحسين القيمة العلمية للبحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية

لما كان ضعف القيمة العلمية للبحوث القانونية المنشورة في المجلات الصادرة بالبلاد العربية –كما سلف أعلاه- مشكلة ذات مستويين، فإن التفكير في إيجاد حل لها يتطلب ازدواجًا في الرؤية لكل منهما: مستوى البحث والنشر العلمي ككل، ومستوى البحوث القانونية المنشورة على المجلات الصادرة في البلاد العربية بشكل خاص.

1/ زيادة الاهتمام بالبحث والنشر العلمي في البلدان العربية

تظل كل المبادرات والمحاولات الساعية إلى النهوض بمستوى البحث والنشر العلمي في البلاد العربية إجمالًا - مهما بلغ مدى جديّتها - حبيسة إرادة القائمين على البحث العلمي من جهة، وإرادة الباحثين أنفسهم من جهة ثانية. فرفع المخصصات المالية للبحث العلمي، وتضمينها منحًا ماليةً للباحثين المنتسبين للجامعات العربية، الذين ينشرون أبحاثهم في المجلات المصنفة العالمية، هي فكرةٌ جيّدةٌ وعلى قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، نجحت في تطبيقها بعض الدول العربية.

ولا يقل أهمية عن الفكرة السالفة قيام الجهات المعنية ببذل كل ما يمكن من جهود، في سبيل أن يقتنع مشاهير العلماء وكبار الباحثين بنشر أبحاثهم في المجلات الصادرة بالبلاد العربية، مما يفضي إلى إدراجها ضمن منصات التصنيفات العالمية، ويحسّن من ترتيب الجامعات ومراكز البحث العربية.

ويبقى الأهم من ذلك كله ضرورة امتلاك الباحثين للوعي الفكري اللازم، الذي يمكنهم من كتابة أوراق علمية ذات قيمة رصينة، وهذا ما يتطلب الانتباه إلى الغرض الذي يقومون بالكتابة من أجله. فتتفتح أذهانهم ويتضح طريقهم، مبتعدين عن كل أسلوب أو تفكير يمكن أن يجعلهم يكتبون أبحاثا هزيلة لا تستحق النشر[9].

2/ زيادة العناية بالنشر العلمي القانوني في البلدان العربية:

تتطلب زيادة العناية بالنشر العلمي القانوني في البلدان العربية القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات التي تضمن تحفيز الباحثين المنتسبين إلى الجامعات ومراكز البحث العربية للنشر في المجلات العلمية المصنفة. ولعل أهم مشكلة يعاني منها أولئك الباحثون، حسب اعتقادنا، هي ضعف الثقة لديهم في القدرة على اقتحام مجال النشر العلمي القانوني العالمي، والتي هي نتيجة منطقية ترجع في الأصل إلى ما أوردناه من عوامل في المحور الأول.

ولمواجهة هذه المشكلة ينبغي العمل على دعم ثقة الجهات الحكومية العربية في المنشورات العلمية العربية. ففتح باب النقاش حول القوانين أمام الباحثين قبل اعتماد مشاريع القوانين أو تعديلها، أمر سيعزز ثقة أولئك الباحثين في أنفسهم، ويذهب عنهم الصورة المحزنة لبقاء جهودهم وأبحاثهم على رفوف المكتبات دونما تأثير عملي لها.

ولعل التجربة الجزائرية الأخيرة التي أقرها رئيس الجمهورية في مبادرة اختيار لجنة من الخبراء لتعديل الدستور تعد نموذجًا رائدًا في هذا المجال. فبالإضافة إلى تشكيلتها الرفيعة التي شملت أسماء بارزة من الكفاءات القانونية الجزائرية المرموقة، فإنها احترمت إلى قدرٍ كبيرٍ التوزيع الجغرافي لتوزّع تلك الكفاءات عبر مختلف الجامعات.

وبالموازاة مع ذلك، فالمبادرة بإشراك الأكاديميين القانونين في التحضير لتعديل نص قانوني بهذه الأهمية، أمرٌ لاقى ترحيبًا كبيرًا في الأوساط الجامعية، وفتح الباب أمام كل الباحثين للمشاركة في الموضوع خلال الندوات والمؤتمرات التي عقدت بهذا الخصوص عبر مختلف الجامعات الجزائرية شمالًا وجنوبًا ،شرقًا وغربًا. ناهيك عما نشر من بحوث ومقالات ونقاشات إذاعية وتلفزية حول الموضوع.

إن الجامعات ومراكز البحث العربية تحوي بالتأكيد الكثير من الخبراء والأسماء اللامعة في مجال القانون ووضع الثقة فيهم سيعود بالفائدة، ليس فقط على المنظومات القانونية الوطنية لكل دولة بل يمكنه أن يساهم في توحيد القوانين العربية في نصوص راقية تستجيب لكل المتطلبات المعاصرة، وتمنح شخصيةً قانونيةً مستقلةً لبلداننا عن الغرب، لا سيما والبلاد العربية جميعها تنبثق عن حضارة إسلامية، لا تزال العديد من القواعد القانونية الغربية المستقاة منها موجودة وقائمة إلى اليوم. ويمكننا القول - متفائلين- أنّ نجاعة تلك القوانين العربية الجديدة قد يفضي إلى رغبة الغرب في تقليدها مستقبلا.

ثانيا: احترام الجوانب الشكلية المطلوبة في المقالات العلمية الدولية:

يقصد باحترام الجوانب الشكلية المطلوبة في المقالات العلمية الدولية التقيد بكل الخطوات العملية لكتابة المقال العلمي بدءً بالعناصر الرئيسية الواجب ظهورها في البناء العام للمقال العلمي، وانتهاءً بالعوامل التي من شأنها زيادة مقروئيته.

1/العناصر الرئيسية للمقالة العلمية النموذجية:

لما كان معنى المقال العلمي مختلفا عن غيره من البحوث المعمقة، فإنّه تطلّب ذلك نوعا من الخصوصية في كتابته، وجب معها استبعاد كل ما يتعلق بالصورة النمطية للبحوث التقليدية التجميعية، والانفتاح على معنى جديد مغاير يصور المقال على أنّه ليس بحثا في حد ذاته، وإنما هو مجرد أداة لعرض خلاصة لأبحاث قام الباحث بإجرائها عبر مدة زمانية طويلة[10].

وذلك ما يستوجب أن يكون الموضوع محل البحث من صميم اختصاص الباحث، حتى يمكنه اختيار المجلة الأنسب لنشر بحثه ويتجنب الوقوع ضحية الناشرين المفترسين، كما يتيح له اختيار موضوعه بدقة بناء على خبرته، وابتكار عنوانٍ متميزٍ ومعبرٍ ومختصرٍ له دون إخلال، على اعتبار أن العنوان هو أكثر ما تتم قراءته من المقال . ويلي ذلك إشكالية حقيقية واضحة وفق فرضياتٍ صحيحةٍ، وعبر منهجٍ سليمٍ يمكّن من الوصول إلى نتائج ومقترحات متناسبة مع المعالجة العامة للبحث.

وقد اجتهد الباحثون في كثيرٍ من التخصصات لإيجاد أسلوب يحقق هذه الاشتراطات الشكلية، فاهتدوا إلى طريقة أطلق عليها اصطلاح "***IMRaD***" ، اختصارًا لمراحلها التي تبدأ بالمقدمة "***Introduction***" ، ثم المنهج "***Methodology***" ، وصولا إلى النتائج ومناقشتها أخيرًا "***Results and Discussion***" . وانتهاءً بالخلاصة "***Conclusion***" [11].

ولا تختلف هذه الطريقة عن الطريقة النموذجية المستخدمة في البحوث القانونية، فهي تعتمد تركيبةً مقاربة: ابتداءً بمقدمةٍ تحدد الاطار العام للدراسة، وتبرز أهم أدبيات البحث في الموضوع وخلفياته، مرورًا بقسم للتحليل وآخر للمناقشة، وانتهاءً بالاستنتاجات[12]. والتقيد بهذه الخطوات يمكّن من تلافي كل الملاحظات السلبية المرتبطة بالاستغراق في الجوانب النظرية وتكرار المعلومات السابقة، ويعطي قيمة مضافة للمقال.

وتستهل المقدمة في بدايتها بمدخل يحدد موضوع المقال وأهميته وجدوى الكتابة فيه دون إطناب، مما يدخل القارئ في دائرة الاهتمام بالموضوع ويشجعه على قراءته. ثم يدلف الباحث مباشرة إلى عرض إشكالية المقال بالتفصيل، من خلال إبراز كل جوانبها وجزئياتها. ثم يوضح الهيكل العام للبحث ومختلف تقسيماته.

وقبل أن يدخل الباحث إلى المرحلة الثانية من البحث يتوجب عليه عرض الدراسات السابقة، التي ينبغي اختيارها بعناية وعدم الاكتفاء بذكرها فقط، بل تحديد أهم ما توصلت إليه من نتائج. وهذا الأمر في غاية الأهمية، لكونه سيوضح مقدار القيمة المضافة للبحث، أو مقدار التطوير والزيادة التي جاء بها الباحث في بناء العلم بخصوص هذا الموضوع.

وفي المرحلة الثانية من المقال يقوم الباحث بعرض منهج البحث وخطواته، وليس المقصود بالمنهج هنا الاكتفاء بتحديد نوع المنهج المستخدم في الدراسة من حيث هو منهج تحليلي أو وصفي أو تاريخي أو مقارن...إلخ، ولكن المقصود هو تقديم الشكل أو الأسلوب الذي أجري البحث وفقا له، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف جرى البحث؟ وأين؟ ومتى؟ ولماذا؟

والمرحلة الثالثة من البحث هي صلبه وجوهره لاحتوائها على الجزئيات المهمة التالية: عرض النتائج، والمناقشة، ثم الخلاصة[13].

أما عن عرض النتائج المتوصل إليها من قبل الباحث بخصوص الموضوع، فالهدف منه إبراز القيمة العلمية المضافة لبحثه، التي تعبّر عن الفارق بين نتائج الدراسات السابقة المنوه بها في المرحة الأولى والنتائج المحققة من خلال البحث.

وبعد العرض الإجمالي للنتائج المحققة يقوم الباحث بمناقشتها لإظهار كيفية توصّله إليها، وجدير بالملاحظة في هذه المرحلة ضرورة بروز شخصية الباحث، والابتعاد عن النقل من المؤلفات الفقهية بما يمكن أن يوقعه في النسخ واللصق وباقي أشكال السرقة العلمية.

وبالمقابل يجب على الباحث القيام بالمناقشة بناءً على ما توصل إليه من استنطاق النصوص والأحكام والقرارات القضائية، بالاعتماد على أداتين رئيسيتين هما: تحليل النصوص القانونية والتعليق على القرارات القضائية دون إهمال لما تتطلبه حدود الدراسة من توصيف دقيق أو مقارنات وجيهة.

فيجب على الباحث القانوني الاعتماد على أسلوب تحليل النص القانوني بشكل رئيسي، في كل كتاباته لأنّه جوهر اختصاصه وبؤرة اهتمامه. ولا يكون ذلك إلا من خلال قراءة نقدية، للخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية للنصوص القانونية ضمن إطارها الزماني والمكاني، مع الاستعانة به كل ما هو متاح من طرق التفسير.

كما يحسن بالباحث عدم الاكتفاء بالتحليل القانوني الجاف للنصوص، لأن ذلك سيبعده عن الواقع، ولذلك يتوجب عليه أيضا - خلال المناقشة- العمل على دمج النتائج التي توصل إليها تحليلًا وتركيبًا واستنتاجًا، مع الاستعانة بالنتائج التي توصل إليها، من خلال التعليق على مختلف القرارات القضائية الصادرة في الموضوع، وذلك ما يعطي للبحث روحًا وارتباطًا بالواقع ويخرج به من جو التنظير[14].

وهكذا يتسنى للباحث في خلاصة بحثه الإجابة على الإشكالية التي طرحها في بداية المقال بإيجازٍ شديدٍ، يعزز فيه النتائج المتوصل إليها، ويقدم ما يمكنه من مقترحات تتعلق بالموضوع بناءً على رأيه الخاص، مستشرفًا ما يمكن أن يطرح من تساؤلات مستقبلية تخص الموضوع[15].

لكن وقبل الانتقال إلى موضوع تحسين مقروئية البحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية في النقطة الموالية، يجب التنبيه إلى ملاحظتين مهمتين لها تأثيرٌ كبيرٌ في مقبولية المقال للنشر من جهة، ومقروئيته من جهة ثانية، لاسيما في المجلات الإلكترونية التي تعمل بنظام الوصول المقيد دون الوصول المفتوح.

أما الملاحظة الأولى، فتخص عدم احترام قواعد الكتابة والنشر في المجلة، وهي تعد السبب الأول في الرفض الشكلي لنشر أغلب البحوث بالمجلات المصنفة. حيث تؤكد أغلب المجلات على ضرورة احترام قواعد النشر فيها، من احترام التخصص أو اللغة أو القواعد الشكلية المضمنة في قالب المجلة..إلخ، وكل بحث يفتقر إلى احترام تلك الشروط سيكون مآله الرفض الشكلي، دونما مناقشة للموضوع.

لكن، يجب أن نسجّل في هذا المقام وجود ظاهرة تصاعدت في الفترة الأخيرة تخص المجلات الجزائرية المصنفة صنف (ج)، التي أصبحت- تحت ضغط العدد الهائل من المقالات التي تصلها- ترفض كثيرًا من المقالات شكلًا، بحجة عدم احترام قالب المجلة في مسائل قد تكون بسيطة للغاية، ويمكن تجاوزها إلى مرحلة ما بعد تحكيم الموضوع، وتنبيه الباحثين إثر ذلك إلى ضرورة تداركها في النسخة النهائية من أبحاثهم قبل نشرها.

وأما الملاحظة الثانية، فتخص مواصفات الملخص الذي يجب أن تتم العناية به عناية ربما تفوق العناية بباقي البحث كله، ومرجع ذلك إلى أن أغلب المجلات الإلكترونية التي لا تعمل بنظام الوصول المفتوح، لا تسمح بالدخول المجاني لمحتوى المقالات التي تنشرها، وتكتفي فقط بعرض ملخصاتها، وعلى الراغبين في الوصول إليها الدفع. وذلك يعني أن نجاح الباحث في كتابة الملخص داعمًا كبيرًا لمقروئية مقاله، حتى وإن كان محتواه عاديا وفشله سيكون عاملا حاسما في تراجع مقروئية مقاله، حتى وإن كان محتواه ممتازًا.

ولكي يكون الملخص ناجحًا، يجب أن نميز بينه وبين الخلاصة، حيث يتميز الملخص في كتابته بعدد من الخصوصيات الشكلية، التي تفرضها كل مجلة وفق سياسات النشر فيها، من احترام نوع الخط وحجمه، وكذا الحد الأقصى للسطور الواردة فيه، ولغة كتابته..إلخ.

وبالموازاة مع تلك الجوانب الشكلية، هنالك جملة من المسائل الموضوعية التي من شأنها أن تعبّر عن كل ما ورد في المقال بشكلٍ كاملٍ. ويتعلق الأمر بتحديد موضوع البحث وأهميته ودوافعه، ثم الأسلوب أو الطريقة التي اعتمدها الباحث، وصولا إلى أبرز النتائج المتوصل إليها. واختصارًا، هي إجابة مختزلة عن التساؤلات التالية: فيما نبحث؟ لماذا نبحث؟ كيف نبحث؟ ماهي نتيجة البحث؟

2/ تحسين مقروئية البحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية

في ظل تجاهل معامل التأثير الذي تعتمده كبريات قواعد البيانات العالمية، مثل ويب أوف سيانس أو سكوبس لكل المنشورات العلمية المكتوبة باللغة العربية، فإن تحسين مقروئية البحوث القانونية المنشورة في البلاد العربية حتّم انتهاج أسلوبٍ من اثنين: إما أسلوب الرضا بالواقع، وتكييف البحوث وفق متطلبات النشر في المجلات الأجنبية المصنفة في قواعد البيانات العالمية، أو التفكير في تدعيم المجلات الصادرة عن الجامعات ومراكز البحوث العربية، للوصول إلى التصنيفات العالمية باللغتين العربية والأجنبية، ولكن التفكير في الاعتماد عليهما معا ستكون له نتائج جيدة على المدى الطويل والمتوسط.

ويميل الكثير من الباحثين إلى الخيار الأول، لكونه خيارًا واقعيًا ويولد نتائج مضمونة على المدى القريب، حتى وإن كان يتطلب الكتابة بغير اللغة العربية، واختيار مجلات يستدعي النشر فيها دفع مبالغ مالية كبيرة نسبيا. لكنه يبقى الخيار المفضل بالنسبة للباحثين الراغبين في النشر لغايات التوظيف والترقية، أو حتى بالنسبة لكبار الباحثين الذين يخشون على أبحاثهم المتميزة من النشر في مجلات ضيقة الأفق، ومحدودة المقروئية.

وأما الخيار الثاني الذي تعمل عدد من الحكومات العربية على دعمه، باعتباره يتضمن الدفع بأكبر قدر من المجلات العربية إلى الدخول ضمن التصنيفات العالمية بمختلف الأساليب، بما في ذلك استقطاب كفاءات أجنبية للعمل في جامعاتها، مما يفضي إلى زيادة البحوث المنشورة المصنفة من قبل منتسبيها، أو تقديم الدعم المالي والمكافآت المجزية لكل باحث يقوم بالنشر في تلك المجلات العالمية ،الأمر الذي يعطيه قيمة علمية شخصية تنعكس لاحقا على المجلات العربية التي سينشر بها أو يستشهد بمقالاتها في بحوثه مستقبلا.

ولكن هذا التوجه نحو تتبع الإملاءات الغربية في ما يخص النشر العلمي أفضى إلى العديد من النتائج السلبية على النشر العلمي للباحث العربي. أولها تقزيم الإسهامات العلمية العربية على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى التحكم في محتوى ما يتم نشره من قبل الباحثين العرب، وربما حتى حرمانهم من مناقشة مسألة معينة، أو التعبير عن وجهة نظرهم من كل القضايا المطروحة على الساحة الدولية في مختلف المجلات، ما لم تتوافق مع توجهات وسياسات تلك المجلات[16]. ولهذا توجه تفكير بعض من الباحثين العرب في إيجاد بديل لهذه التبعية العلمية، تجسدت بوضوح وجلاء في المبادرة إلى إنشاء معامل التأثير العربي الذي يرتبط بقواعد بيانات رقمية عربية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكننا القول بأنّ واقع النشر في البلاد العربية يكشف عن وجود كمٍ هائلٍ من البحوث العلمية في مجال القانون في البلاد العربية، لكن أثر هذا الكم من البحوث

والمقالات يبقى ضعيفا في أرض الواقع: إما لأنها بحوثٌ جيدةٌ نشرت في مجلات محدودة التأثير، أو لأنها - أصلًا- تفتقر للمستوى أو القيمة العلمية الرصينة.

ومن أجل إيجاد حلٍ لهذه المعضلة وجب التفكير على مستوى البحث والنشر العلمي العربي بشكل عام، وعلى صعيد البحث القانوني بشكل خاص. فعلى المستوى العام ينبغي زرع الثقة في نفوس الباحثين المنتسبين للجامعات ومراكز البحوث العربية لدفعهم نحو الاجتهاد والجدية. بالإضافة إلى قيام الجهات الحكومية ببذل الجهود الكافية لدعم البحث والنشر العلمي بكل ما يتاح لها من إمكانياتٍ ماديةٍ، وحتى التقديرات المعنوية.

أما على صعيد النشر العلمي القانوني فينبغي على الباحثين الحرص على القيمة العلمية لأبحاثهم، وكتابتها وفق المعايير المعاصرة التي تجلي عن قيمتها المضافة بشكل صحيح، والامتناع عن كل سلوك من شأنه التقليل من تلك القيمة، سواء تعلق الأمر بتكرار المعلومات الفقهية السابقة، أو الاعتماد على أساليب السرقة العلمية فيها.

وبالمقابل، ينبغي على الحكومات والقائمين على البحث العلمي والنشر الجامعي فيها إيلاء الاهتمام المناسب بتلك البحوث وعدم تركها رهينة الرفوف، والاعتماد على ما توصلت إليه من نتائج في تحيين المنظومات القانونية للبلاد العربية، والعمل على توحيد الجهود العربية في دعم المبادرات التي من شأنها تطوير البحث والنشر العلمي العربي، لاسيما تلك المتعلقة بتوحيد القوانين العربية من أجل القضاء على مشكل تنازع القوانين.

الهوامش:

1 بشير هادي عودة وعدنان فرحات الجوارين، عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14،العدد 28 ،سنة 2016، ص 82، متاح على الرابط: *https://bit.ly/2zoAeR*، تاريخ التصفح 2020/04/22، الساعة 20:00.

2 كريستوفر جيمس كينت، مؤشر نيتشر لعام 2019:الأداء العلمي العربي بالأرقام، متاح على الرابط: *https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/nature-index-2019-a-year-of-arab-science-in-numbers/* ، تاريخ التصفح 2020/04/22 الساعة: 21:00.

3 خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنلوجيا، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل العراق، العدد 30 ديسمبر 2016، ص ص 220-222.متاح على الرابط: *https://bit.ly/3cCkfNW* تاريخ التصفح: 2020/04/22 الساعة 11:30.

4 تقرير اليونسكو تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، متاح على الرابط: *https://ar.unesco.org/unesco_science_report* ، تاريخ التصفح: 2020/04/22 الساعة 11:00.

5 المرجع نفسه.

6 راجع في هذا المعنى ابريعم سامية، معوقات البحث العلمي في العالم العربي والاستراتيجيات المقترحة لتطويره، أعمال الملتقى الدولي التاسع لمركز جيل البحث العلمي الجزائر 2015، ص ص 05 - 09. متاح على الرابط: *https://bit.ly/2VOxHaN* ، تاريخ التصفح 2020/04/23 الساعة 01:00.

7 راجع في هذا المعنى عزيز سامية وباية بوزغاية، المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع و آفاق ، جامعة ورقلة 07-08 مارس 2012 ، متاح على الموقع: *https://bit.ly/3cJjVgz* تاريخ التصفح: 2020/04/23 الساعة 06:00.

8 سامي الخزندار، المعرفة العربية في المجلات العلمية : مؤشرات جديدة برؤية حضارية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 39 العدد 454، مركز دارسات الوحدة العربية بيروت،2016، ص 46-47.

9 Rowena Murray, Writing for Academic Journals, Open University Press,3ed edition, UK, 2013. pp 5-37.

10 مُحَمَّد الأخضر كرام، أثر التكنولوجيات الحديثة على النشر الجامعي، مداخلة في الملتقى الدولي متعدد التخصصات حول التكنولوجيات الحديثة وجودة الحياة، كلية الحقوق، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.

11 Chris A. Mack, How to write a good scientific paper, pp 5-6, Available at the following website nhttps://spie.org/Publications/Book/2317706?SSO=1, in 22/04/2020.
12 Gerald LEBOVITS, Academic Legal Writing: How to Write and Publish, NYSBA Journal, vol 78 No 1, January 2006, pp 50-51.
13 Barb Hoogenboom and Robert C. Manske, How to write a scientific article, The International Journal of Sports Physical Therapy, Vol 7, N 5, October 2012 p 515.
14 Pour plus des détails voir: Jean-Pierre GRIDEL, La dissertation le cas pratique et la consultation en droit prive, DALLOZ, 4eme édition, Paris, 1996. pp 7-58.
15 Chris A. Mack, Op.cit. p 9.

16 سامي الخزندار، مرجع سابق، ص ص 44-46.